

السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية*

**Palestinian Politics after the Oslo
Accords: Resuming Arab Palestine**
Nathan J. Brown
Berkeley: University of California Press,
323. 2003pages. \$19.95 paper.

قام ناثان براون بمعظم أبحاثه لهذا الكتاب في سنتي 1999 و2000 بينما كان يتمتع بزمالة من مؤسسة فولبرايت للتعليم في جامعة بن - غوريون في إسرائيل. وهو بمعزل عن اهتمامه بالدراسة المذكورة، لا يخفي اهتمامه (واهتمام أفراد أسرته كافة) بالعيش لفترة في إسرائيل. يقول إن الموضوع الأساسي لكتابه هو "أن الصراع بشأن تعريف فلسطين لا يتعلق بكيف يجب أن تبدأ السياسة الفلسطينية، وإنما بكيف يجب أن تستأنف" (ص 5). وهو يزعم أن معظم السياسة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقات أوسلو "قد تركّز على كيفية بناء جسم سياسي فلسطيني بمعزل، قدر المستطاع، عن سياق الصراع مع إسرائيل" (ص 5).

بعبارة أخرى: يهدف الكتاب إلى البرهنة على أن الرواية الوطنية الفلسطينية - التي تبرز فيها الحركة الصهيونية في فلسطين الانتدابية، وإقامة دولة إسرائيل سنة 1948، وقيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، بروزاً واضحاً - لا علاقة قوية لها بفهم السياسة الفلسطينية اليوم. لذلك تركز فصول الكتاب السبعة لا على القضايا المركزية للسياسة الفلسطينية (تقرير المصير، وقيام الدولة ذات السيادة، ومسألة اللاجئين) وإنما على النواحي القانونية، والدستورية، والمؤسسية للسلطة الفلسطينية في محاولاتها، الفاشلة حتى الآن، لبناء شبه دولة في ظل ظروف معاكسة إلى أقصى حد يفرضها نظام استعماري استيطاني.

وليس مصادفة أن يشدد الكتاب على "تقرير روكارد" (المنشور سنة 1999) برعاية هنري سيغمان، من المجلس الأميري للعلاقات الخارجية، الذي ينتقد، بحق، أداء السلطة الفلسطينية. (وقد كان مراجع هذا الكتاب عضواً في الفريق الفلسطيني الذي ساهم في التقرير). كانت مهمة التقرير تقتصر على فحص أداء السلطة الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية وبداية فترة الوضع النهائي للتفاوض بشأن القضايا الأساسية لقيام الدولة، وحقوق اللاجئين، ووضع القدس، والحدود، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية أو إخلائها، والسيطرة على الموارد المائية. وتقرير روكارد هو، في الأساس، وثيقة تكنوقراطية موجهة لخدمة قصد سياسي الاتجاه، وليس مؤلفاً سياسياً، أو دراسة للسياسة الوطنية الفلسطينية. إن التنافس في شأن تشكيل النظام السياسي الفلسطيني استمر بصراع متجدد بعد اتفاقات أوسلو، مع دخول منافسين جدد الحلبة (مثل "حماس"). كما استمرت المسائل العالقة المتصلة بالمشروع الوطني الفلسطيني، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وحدود الدولة الفلسطينية المقبلة وعلاقتها بإسرائيل، في السيطرة على السياسة. والواقع أن السبب الأساسي وراء الانتفاضة الثانية كان إخفاق "عملية السلام" في نقل الفلسطينيين في اتجاه الدولة ذات السيادة.

وعلى الرغم من تفصيلات الكتاب المتعلقة بالقضايا الداخلية، المؤسسية والتشريعية، فإنه يقصر عن صوغ تصور للعلاقة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارها علاقة استيطان استعماري مع كل التضمينات المترتبة عليها. لذلك فهو لا يتعامل مع السياسات الإسرائيلية إلا من حيث هي ردود على الانتفاضة التي يشار إليها من حيث هي عنف (ص 2)، لا من حيث هي - وبصرف النظر عن الطرق التي استعملها بعض نشطاءها السياسيين، ولا سيما ضد المدنيين الإسرائيليين - انتفاضة تهدف إلى إزالة الاحتلال العسكري وتحقيق الاستقلال السياسي. حتى عندما قام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال معظم الضفة الغربية في نيسان/أبريل 2002، فإنه يشار إلى ذلك باعتباره حملة عسكرية (ص 105، 204). ومع أن المؤلف يعترف بـ "التدمير الواسع النطاق، ومصادرة السجلات، ومدى النهب، واستهداف المنظمات المسالمة" (ص 249) من جانب الجيش الإسرائيلي، فهو

يحجم عن تفسير الأهداف السياسية وراء هذه الأفعال، ويصر فعلياً على أن الغاية من وراء التدمير "تبقى غير واضحة، واختيار الأهداف يبقى غامضاً" (ص 249).

إن النموذج التكنوقراطي للسياسة الذي يعتمد المؤلف لا يسمح له بأن يشاهد البعد الاستعماري، ولا أوجه الشبه (والخصوصيات) بين السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وبين سواها من صور الاستيطان الاستعماري أو سياسات التمييز العنصري/الأبارتهيد (كالإغلاق، وحظر التجول، و"جدار الفصل"، والطرق الالتفافية، وتصنيف الأراضي الفلسطينية وفقاً لمدى سماح إسرائيل للسلطات الإدارية الفلسطينية بممارسة مهماتها، ونظام إذن المرور، وتقطيع الضفة الغربية إلى عدد من البنتوستانات المغلقة، وعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعزل الاثنين عن القدس الشرقية، والإذلال اليومي لعشرات الألوف من الفلسطينيين على مئات مراكز التفتيش، إلخ). ولا يرى المؤلف أن إضعاف السلطة الفلسطينية، وتفتت المجتمع الفلسطيني وافتقاره، واعتقال عشرات الآلاف من الناشطين السياسيين، واغتيال القادة والكوادر السياسيين، كانت تهدف إلى تقويض إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، وتصحيح الظلم التاريخي النازل بالفلسطينيين من خلال التجريد من الملكية، والتشريد، والاحتلال، ومصادرة الأراضي. إن لغة الحياد ليست في كثير من الأحيان إلا لغة لحجب الانحياز الجوهري إلى الظالم المحتل. ومع أن هذا الكتاب غني بالتفصيلات عن كثير من المؤسسات الحكومية الفلسطينية كما كانت تعمل عشية الانتفاضة الثانية، فإن الحياد اللغوي لا يمكن أن يحل محل الموضوعية، التي تستلزم النظر إلى الواقع الاجتماعي السياسي من دون أية عدسات مشوهة، وتسمية الاحتلال احتلالاً، والقوة الاستعمارية قوة استعمارية، ونظام الأبارتهيد نظام أبارتهيد.

جميل هلال

(*) المصدر: Journal of Palestine Studies, vol. xxxiv, no.1 (Autumn 2004), pp. 83-84.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx